المقدمـــــة

أولاً: موضوع البحث

نظراً لما للأحزاب السياسية من وظائف مهمة في النظم السياسي الديمقراطي، من خلال دورها في تنشيط الحياة السياسية وتنافسها السياسي ، وطرحها لبرامجها وافكارها، وتكوين الرأي العام ويؤدي الحزب دوره في توجيه المواطنين وتوعيتهم بالمشكلات السياسية ومقترحاته لحلها، وتشجعهم على المشاركة في الشؤون العامة, وبلورة آرائهم في اتجاه معين, وتكوين القيادات السياسية, وتحقيق الاستقرار السياسي وتأثير قيادتها في اتجاهات الرأي العام وضبط وتنظيم تطلعات المواطنين والمساهمة في حل مشكلاتها.

لذلك وجدت توجهات قوية داخل الأحزاب السياسية على خلافاتها واختلافاتها، للتنسيق في ما بينها من أجل الضغط على النظام الحاكم، لتحقيق التحول الديمقراطي. من هنا فإن الديمقراطية التي ينادي بها أي نظام سياسي لا تقاس من خلال عدد الأحزاب التي أجيز لها أن تمارس العمل السياسي، من خلال الاقرار بالتداول السلمي والفعلي للسلطة بين الجميع، وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، مما يترتب على ذلك من آثار على المستوى الواقعي بحيث تتاح المشاركة الشعبية، وتكافؤ الفرص لكافة أفراد المجتمع دون تمييز.

وتزداد المشاركة السياسية أيضا" بالآراء التي تقنع بضرورة مشاركة المواطنين في السياسة, وان هذه المشاركة سيكون لها فعلها،ويوصف هذا الاعتقاد الأخير بأنه الإحساس بالتأثير السياسي, أي الشعور بأن النشاط السياسي للفرد يمكن أن يؤثر في العملية السياسية, وقد يتناقض إدراك التأثير السياسي مع الواقع, إلا إن هذا الإدراك هو الذي يوجه سلوك الفرد , فيدفع الإحساس بالتأثير السياسي الأفراد لان ينشطوا في مجال السياسة, بينما يؤدي غياب هذا الإحساس إلى الفتور والانطواء السياسي، فإذا لم يكن في مقدور أحد التأثير في العملية السياسية, فما جدوى المحاولة؟

ثانياً: أهمية البحث

للأحزاب السياسية أهمية كبيرة في العملية الديمقراطية، لما تقوم به من تنوع في الحوار الديمقراطي بين قوى الشعب المختلفة مما يؤدي إلى إيجاد أفضل الحلول المتاحة للمشاكل العامة. كما أن تعدد الأحزاب ووجودها في المجتمع يؤدي إلى تعدد الافكار وتغاير الاتجاهات كما ويسهم في تداول السلطة. إذ أن لكل حزب فكرة وأيديولوجيته ينطلق منها ومن خلالها تظهر شخصية الحزب السياسي في الحياة العامة.

كل ذلك من العوامل المهمة التي تسهم وتؤثر في طبيعة النظام السياسي في الدولة، وهذا ما سنسلط عليه الضوء في الرسالة التي ستبرز دور التعددية الحزبية في بناء النظام السياسي في مصر وكيف كان لها من دور، وإن كان نسبياً، باختلاف الأنظمة السياسية التي تعاقبت على الحكم، وفلسفتها وأيديولوجيتها.

ثالثاً: إشكالية البحث.

يثير البحث أكثر من تساؤل ، وتقديم رؤى علمية للإجابة عليها.

١. هل ان الأحزاب السياسية مؤثرة و فاعلة في المشهد السياسي المصري ؟ أم أن الشعب المصري لم يرى الحرية الا عقب الثورة التي قادتها طبقاته الكادحة ضد الاستبداد و الحكم السلطوي ؟.
٢. هل دخلت مصر مرحلة التحول الديمقراطي، و التي انتقلت بموجبها من النظام السلطوي اللاديمقراطي، إلى النظام ألتعددي الديمقراطي، القائم على المشاركة، والمنافسة الديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة، كان من خلال الدور الذي كانت تؤطر له أحزابها السياسية أم كان للوعي الشعبي المصري الدور الرئيس في ذلك ؟.
٣. هل اسست الأحزاب السياسية المصرية بعد ثورة ٢٠١١ لقاعدة التعددية الديمقراطية الحزبية والتداول السلمي للسلطة ، وبذلك أثرت بشكل مباشر على النظام السياسي الجديد؟ وهل كان تأثيرها ايجابياً؟
٤. ما هو حجم المشاركة بالسلطة لأحزاب الثورة؟ وما مدى قدرتها على تحقيق ذلك؟ وهل كان لها دور في النظام السياسي المصري الجديد ؟

رابعاً: فرضية البحث

ان الأحزاب السياسية داخل أي نظام سياسي تمارس دورا مهما لا سيما في حقبة التحول الديمقراطي التي تعقب تغييرا جذريا في بنية النظام السياسي لذا فأننا سوف نحاول تفسير إشكالية مهمة في هذه الدراسة و هي: اهم المعوقات امام النظام الحزبي قبل ثورة ٢٥ يناير, و أثر زيادة اعداد الاحزاب المصرية عقب الثورة والتحول الديمقراطي، ومدى وحجم ما قدمته من دور في طبيعة النظام السياسي، و ما اذا كان من الاصلح ان تندمج مثل هذه الاعداد الكثيرة للأحزاب داخل كيانين حزبيين كبيرين يتنافسان لمصلحة المواطن.

خامساً: منهج البحث

سنعتمد في الدراسة المنهج التحليلي النظمي، فالمنهج التحليلي سيساعدنا في تحليل ظاهرة الأحزاب السياسية و أهم المشكلات التي تواجهها, و كذلك التعرف على أهم خصائصها و كيفية تأثيرها في عنصر أخر داخل النظام. فهنا نحن ندرس ظاهرة الأحزاب السياسية, و أهم التحديات التي تواجهها, و تأثيرها في التحول الديمقراطي ،أما المنهج النظمي نسترشد به في تحديد طبيعة النظام السائد وتجانسه مع طبيعة المجتمع ،أما المدخل التاريخي سيساعدنا على دراسة طبيعة تطور النظام السياسي السائد في جمهورية مصر العربية.

سادساً: هيكلية الدراسة

تنقسم الدراسة على ثلاثة فصول: الفصل الاول يبحث بناء الحياة السياسية والحزبية في مصر للمدة (١٩٥٢-٢٠١١).

وهذا الفصل بدوره ينقسم على مبحثين: تناول في الاول نشأة وتطور الاحزاب السياسية في مصر للمدة من(١٩٥٢-٢٠١١)، بينما نوضح في الثاني اثر الاحزاب السياسية على النظام السياسية للمدة من (١٩٧٦-٢٠١١).

بينما يتناول الفصل الثاني ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني عام ٢٠١١ واثرها في الحياة الحزبية السياسية في مصر. عبر مبحثين: الأول منها تصنيف وشكل الاحزاب السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني، بينما نركز في الثاني بالبحث في سمات الاحزاب السياسية بعد ثورة ٢٠١١.

وينفرد الفصل الثالث الى بيان ماهية النظام السياسي المصري وفاعلية النظام الحزبي بعد عام ٢٠١١ ، الذي سنقسمه على مبحثين: الاول خصص الى شكل النظام السياسي ومراحله الرئيسة، اما المبحث الثاني نبين فيه مستقبل العلاقة بين الاحزاب السياسية والنظام السياسي بعد ثورة ٢٠١١ .